عدم الدخول فتامل الخامس الخ اى يكون ختم الله على قلوبهم وعلى سمعهم وعلى ابصارهم حكاية عما
وقع فى كلامهم وهو قلوبنا فى اكنة وفى آذاننا وقر ومن بيننا وبينك حجاب فيكون المراد من الحكاية ايراد
لفظ تحدى المقصود مع لفظهم ويحتمل ان يكون هذه العبارة فى كلامهم ان قالوا اختم الله على قلوبنا وعلى
سمعنا وعلى ابصارنا غشاوة فيكون الاضافة تحقيقية ثم قال الطيبى فعلى هذا احسن الوجوه لانه
اخراج المقصود واما كونه تهكما بهم اى بما يعرفه الاوقح لان حكاية قبائح الله تعالى عما يورى
المعتزلة لدلال على الكبائر يا بليس وعلى هذا المنهاج كلامنا وكلامهم الخ فنحن نقول لا دلالة اللفظ
من الله تعالى ولا صحة للنسبة وهذه الالفاظ الواقعة فى القرآن والحديث مستعملة فى معانيها من غير
تاويل فى الالفاظ الا على النحو الذى ذكرناه والمعتزلة تاولون امثال هذه الاية ولات المذكورة التى تنادى
على سوء حالهم ووخامة مآلهم وما يعلى هذا المقام ان الامام الرازى قال ان اثبات الله تعالى الجبر
الى العبد لجبر لان الفاعلية لو لم تتوقف على الداعية لزم وقوع الممكن من غير مرجح وهو ينفى الصانع
وان توقف لزم الجبر واثبات الرسول يجئ الى القول بالقدر لانه لو تعدد الفعل العبد على الفعل
فاى فائدة فى بعث الرسول وانزال الكتب اقول نقول لما رجعنا الى الفطرة بالعلم وجدنا ان
ما سوى الوجود والعدم بالنسبة الى الايجاد احدهما الا يجب وهو يعصى اجبر ونجد تفرقة ضرورية
بين حركات الانسان وسكناته وبين حركات ارتعاشات الاضطرارية وذلك يعصى جاهل الاعتزال
فلذلك وقعت المسئلة فى حيز الاشكال اقول حاصل ما ذكره اولا انه بدون المرجح لم يجب الفعل فلا يكون
مقدورا وعند وجوده الالزام يرجح المرجوح الذى هو العدم واعلم ان الاشعرى الذى ذكر اهل
السنة على ان العبد غير قادر لان العبد لو كان موجدا للفعله فلا بد ان يعلم بفعله وتركه
وان يتوقف ترجيح فعله على تركه ترجح وذلك الراجح لا يكون منه والا لزم الدور ويكون الفعل
عن موجبا والالم يكن الموجود الا المرجح واعترض عليه بان هذا ينفى كون الله تعالى قادرا لان
الاولى فيه واجب عنه فان الاشعرى لا يعتذر الا عن عكس المعتزلة الفعل والترك يتوقف المرجح على
مرجح حادث حدث من العبد مستقلا فيه واما فعل البارى تعالى فهو مرجح صحيح الى مرجح يدوم تعلقه
الى الازل الفعل الحادث فى وقت معين وذكر ان المرجح القديم ان كان كافيا فى الفعل لزم تخلف
الفعل عن مرجحه القديم لاستحالة التخلف عن العلة التامة وان لم يكن كافيا فى الفعل بل كان محتاجا الى امر حادث كتعلق ارادته مثلا ووقوع هذا التعلق
يحتاج الى حادث اخر ولا ننقل الى الغير النهاية منتهى سلسلة التعلقات احادثة الى اخره فلزم
قدم تلك التعلقات وعامل وقال العلامة النيسابورى عندى ان المسئلة ان حسنة اشتباها قا
الحكم والطبع وحوها الى الله تعالى فى غاية الاشتهار والسطوع اذ لو حطت المبادى ودنت المقدمات
فان جبد الكل لم يكن قادرا على كل الممكنات وخرج شئ من الاشياء عن علمه وقدرته وتاثيره وايجاده
بواسطة او بغير واسطة لم يصح انه جبد الكل فالهداية والاضلال والايمان والكفر واخير والشر
والنفع والضر كلها مستندة الى قدرته وتاثيره وعلمه وارادته والايات الناطقة بصحة هذه
الخصة كثيرة كقوله تعالى قل لو شاء الله اجمعين ولو شئنا لاتينا كل نفس هديها ولذا الاحاديث
اقول المخالف يسلم انه تعالى جبد الكل لكن جبد بعضها بواسطة بمعنى انه خلق العبد وجعل موجبا
لانه موجب بمعنى ان الشارع موجده بايجاد العباد عند المخالف وان كانت مستندة الى الله تعالى
بواسطة باعتبار انه تعالى موجد للعبد الموجد للفعل والام المذكورة معنا مجرد ترتب الهداية
على المشية على تقدير حصولها وصدق الشرطية لا يستلزم صحة وقوع الطرفين وللوقف على الوقف
عليه اى لو لم يكن قوله تعالى وعلى سمعهم معطوفا على قلوبهم بل يكون خبرا لقوله تعالى ختم الله الخ
الوقف على سمعهم وتكرير الجار اى يعنى ان تكرير حرف الجر لتقوية الدلالة على ان الكل طبع
فى القلوب والسمع ختما مستقلا اذ لو لم يكن المراد ذلك للغى ان يقال ختم الله على قلوبهم وسمعهم
من غير تكرير الجار قال السيد العلامة انما كان ادل لان ملاحظة معنى الجار فى كل منهما يقتضى
كل واحد ان ملاحظة معنى الفعل المتعدى به فكان الفعل مذكورا مرتين فلا حاجة لكن ان يقال العطف ايضا
يقتضى تعلق الفعل بكل من المعطوف والمعطوف عليه فكان الفعل مذكورا مرتين فلا حاجة
الى تكرار الجار دلالة اخرى على ان الكل طبع فكان اتم لان النفى اذا نفى الظ البين ان الكل
واحد سمعا خاصا ولا سوهم سمع واحد للكل ويجاب هذا الكلام لا يكفى فى هذا المقام اذ يرد

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)